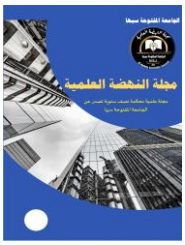
مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage :https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ



قياس الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر (Z-Score)

"دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2023"

محمد اصميدة أحمدي محمد بوعظمات

جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا

للمراسلة: mohammed.ahmedi@uob.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقا لمؤشر (Z-Score) من خلال الدراسة التطبيقية لقوائم المالية لمصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) في ليبيا للفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها تسجيل المصرف الخاص والعام مؤشر Z-Score استقرار جيد حيث بلغ مؤشر Z-Scoreلمصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) 13.28، بينما سجل المصرف التجاري الوطني العام قيمة أعلى من المصرف الخاص حيث بلغت 62.37، إلا أن هذا الرقم المرتفع لا يعكس أداء أقوى بل ناتج عن ربحية شبه منعدمة ومستقرة وهو نمط شائع في بعض المصارف العامة ذات التوجه الخدمي أكثر من التوجه الربحي، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها وجوب قراءة نتائج مؤشر Z-Score بشكل متوازن مع ROA لا كرقم منفرد.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، Z-Score، المصارف العامة والخاصة.

Measuring the Financial Stability of Libyan Commercial Banks Using the (Z-Score): A comparative applied study between public and private commercial banks for the period from 2020 to 2023

Mohamed Asmeida Ahmadi Mohamed Bouajmat
University of Benghazi, Faculty of Economics, Libya

Corresponding Author: mohammed.ahmedi@uob.edu.ly

Abstract

This study aimed to evaluate the performance of Libyan commercial banks according to the Z-Score indicator through an applied study of the financial statements of the National Commercial Bank (public) and United Bank for Commerce and Investment (private) in Libya for the period from 2020 to 2023. The study relied on a descriptive-analytical approach and reached several results, most importantly that both the private and public banks recorded a good Z-Score stability. The Z-Score for United Bank for Commerce and Investment (private) was 13.28, while the National Commercial Bank (public) recorded a higher value than the private bank, reaching 62.37. However, this high number does not reflect stronger performance but is due to nearly zero and stable profitability, which is a common pattern in some public banks that are more service-oriented than profit-oriented. The study made several recommendations, the most important being that Z-Score results should be read in balance with ROA and not as a standalone figure.

Keywords: Bank stability, Z-Score, public and private banks.

Received 21 August 2026 - Accepted 21 November 2026
DOI: 10.65588/ksj4fq32
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

1. المقدمة:

يعد تقييم الأداء أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، حيث يتم مقارنة الأداء الفعلي لنشاط الجهاز المصرفي مع المؤشرات المالية، فضلا عن مقارنة بين الأداء الفعلي للمؤسسات المصرفية مع المؤشرات المالية للقطاع المصرفي بشكل عام، وكذلك يمكن استخدام المقارنة بين عدة سنوات للمصارف نفسها من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ناهيك عن تحديد المركز المسؤولة عنها، ومعرفة أسبابها ومحاولة تجنبها مستقبلا، وذلك من أجل الحكم على كفاءة التشغيل والإدارة لتحقيق الأهداف المرجوة فضلا عن تحقيق الربحية، والنمو وتطوير المؤسسات المصرفية بشكل عام (مسجت، 2019، ص 2). تمثل المصارف قطاعا مهما لما لها من دور رئيسي وكبير في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره وزيادة فعاليتهّ، فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما لها دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي في الفوائض المالية، وتسعى كذلك لتحقيق أعلى عائد ممكن، وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستوجهها والعمل على التقليل منها (رزيق وشوية، 2022).

2. مشكلة الدراسة:

تعرضت المصارف في ليبيا للعديد من المشاكل الناتجة عن الوضع الاقتصادي غير المستقر والانقسام السياسي وعدم الرقابة الفعالة من قبل مصرف ليبيا المركزي، جاءت الدراسة من أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف بشكل عام لمعرفة مدى صحة وسلامة المصارف المالية سواء كانت عامة أو خاصة، وحيث تواجه المصارف التجارية الليبية مجموعة من التحديات المرتبطة بالربحية وكفاية رأس المال وجودة الأصول، مما يجعل الاعتماد على مؤشر مالي منفرد غير كافٍ للحكم على مستوى استقرارها المالي، ومن هنا تبرز أهمية استخدام مؤشر Z-Score باعتباره مقياسا مركبا يجمع بين الربحية ورأس المال، وتقلبات العائد ويساعد في تقييم قدرة المصارف على مواجهة الخسائر ومخاطر التعثر، وتتمثل المشكلة البحثية في عدم وضوح مستوى الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، وما إذا كان يختلف باختلاف نمط الملكية بين المصارف العامة والخاصة خلال الفترة 2020–2023، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مستوى الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة وفقا لمؤشر (Z-Score) للفترة 2020–2023؟
- هل تختلف درجة الاستقرار المالي بين المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة؟

3. أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

- تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة عن طريق تطبيق مؤشر Z-Score على بيانات مالية لمصرفين ليبيين للفترة 2020–2023.
- التوصل إلى نتائج تدعم المعرفة العلمية في ليبيا.

- مقارنة نتائج المؤشر بين مصرف تجاري خاص وآخر مصرف تجاري عام.

4. أهمية الدراسة:

إن ليبيا من الدول النامية ويشكل القطاع المصرفي فيها الركيزة الأساسية للاقتصاد ككل وتكمن أهمية الدراسة في الدور المهم الذي يقوم به قطاع الخدمات المصرفية، حيث إن تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي يعد مهما جداً؛ لأنه يساعد الإدارة ومتخذي القرار في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، لمعرفة مواقع القوة والضعف والعمل على تصحيح أي انحراف فيها، وكل ذلك يعزز من قدرتها التنافسية، والتي بدورها تساعد في فتح المجال أمام دارسات جديدة تخص تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقا لمؤشر Z-Score، وتوضيح دقة هذا المؤشر وتقديم منهجية تفصيلية واضحة يمكن لأي محلل مالي أو جهة رقابية تطبيقها على أي مصرف آخر، وتركيز الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي بين المصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا، بما يفيد صانعو القرار والجهات الرقابية في فهم خصوصية كل قطاع.

5. الإطار النظري (الإطار المفاهيمي) والدراسات السابقة:

5.1مفهوم الأداء المالي:

يشير الأداء المالي إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتحقيق الإيرادات والأرباح في القطاع المصرفي، ويتم قياسه غالبًا من خلال نسب مالية رئيسية تقيم الربحية والكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر، ويؤكد Omoregie & Olefin (2024) أن الأداء المالي يتأثر بعوامل عديدة، مثل: كفاية رأس المال وحجم البنك ونسبة التكلفة إلى الدخل، وتنويع مصادر الإيرادات، وأوضحوا أيضا أن البنوك التي تعتمد على إدارة التكاليف الفعالة وتنويع الإيرادات تحقق أداء ماليا أقوى، وسلط Hadi & Kamil (2025) الضوء على دور الأتمتة الإدارية في تحسين الأداء المصرفي حيث وجدوا أن التحول الرقمي يقلل من التكاليف التشغيلية ويحسن الاستقرار المالي للبنوك وخلصوا إلى أن تقليل التكاليف الإدارية وتحسين جودة الخدمات يسهمان في تعزيز الأداء المالي حيث تتوافق هذه الرؤى مع الاتجاه المتزايد نحو تحسين الكفاءة التشغيلية في البنوك مما يساعد في فهم كيفية تأثير إدارة تكاليف الجودة على الأداء المالي.

5.2مفهوم الاستقرار المالي:

يعد الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، ويسهم القطاع المصرفي بشكل أساسي في هذا النمو، وعليه فضمان استقرار هذا القطاع يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام وأي تعثر في بنك واحد قد يؤدي إلى تعثرات وصدمات تقود إلى وقوع أزمات مالية واقتصادية، فعدم الاستقرار المالي والمصرفي يقود إلى ظهور حالة عدم التأكد، فيصعب على المساهمين والمودعين والمقرضين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها المالية وإمكانية حدوث تعثر مالي يقودها إلى فشل مالي، وهنا يستوجب الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي، إذ أن حدوث تعثر مالي يؤدي إلى زيادة نسبة القروض غير المنتجة ويدخل القطاع المصرفي في حالة من لا استقرار (دردور وخوالدي، 2020، ص 50). يعد الاستقرار المالي من أهم الأهداف التي تحرص أي مؤسسة اقتصادية على تحقيقها، لكونه يمثل الركيزة الأساسية

للنظام المالي، وذلك لمدى مساهمته في القيام بمختلف مهامه، حيث لا يوجد مفهوم دقيق ومتفق عليه للاستقرار المالي من قبل علماء الاقتصاد، حيث عرفها كل من سعيداني وبيراز (2023، ص 483) على أنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام المنوطة بها بدون الحاجة إلى مساعدة خارجية وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدر من الثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة وبحيث لا تشهد أسعار هذه المنتجات تغيرات جوهرية لا تعكس قوى العرض والطلب عليها. أيضا يعبر الاستقرار المالي على الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادرا على أداء ثلاث وظائف رئيسية بشكل مرضٍ كما ذكرت دراسة بوجلخة (2021) :

- تيسير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى.
- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها ودارتها.
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

5.3أهمية الاستقرار المالي:

تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال آثاره على البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية ككل، وعموما يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية كما ذكرت دراسة شاوي وبن دعاس (2022):

- إن عدم الاستقرار المالي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد، وبالتالي رفع من معدلات البطالة، كما ذكر صندوق النقد الدولي أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها قلت معدلات النمو الاقتصادي.
- تعرض العديد من البنوك حول العالم لخسائر كبيرة جراء هذه الازمات الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض وتراجعت معدلات الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل من حدة الأزمة نتيجة الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمتد آثارها لسنوات بعد حدوثها.

5.4أسباب عدم وجود استقرار مالي:

هناك مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي: دراسة حمادي وكركار (2025: 572) ذكرت أن:

- العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها وسوء تدفقها الذي من شأنه يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية.
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة.
- العوامل الخارجية تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف.
- العامل الأخير وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة.

5.5مؤشر(Z-score) :

قدم ألتمان سنة 1968 ما يعرف بتحليل التمايز لبناء نموذج لتنبؤ بفشل وإفلاس الشركات، حيث قام باختيار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس، وكانت هذه النسب تتعلق بكل من السيولة والنشاط والربحية ومدى اعتماد الشركة على القروض، ويمكن استخدام هذا النموذج على المصارف للتنبؤ بالتعثر المالي، وقياس السلامة المصرفية واحتمال حدوث عسر مالي مصرفي، إن هذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد والذي يظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول، وكلما كانت قيمة المؤشر أعلى فيدل ذلك الأمر أن المصرف محل الدراسة بعيد عن احتمالات الفشل المالي. هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف، وذلك بناء على فكرة مفادها بأن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطة (μROA) وانحرافه المعياري (σROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول (K=E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول (μROA) كالتالي كما ذكرت دراسة زرير والحموي (2016):

$$Z = (K + \mu ROA) / \sigma ROA$$

حيث إن:

K= E/TA ← وتمثل حقوق المساهمين +الاحتياطيات القانونية والعامة / إجمالي الأصول .

μ ROA ← متوسط العائد على الأصول.(ROA)

σROA ← الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA) وتقيس مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

إذ كانت نتيجة المؤشر : (نقيقش وبوجعادة، 2021).

- **(Z-score ≤ 1.81)** تدل على أن المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفشل ويفلس وهو غير قادر على الاستقرار.
- **(Z-score ≥ 2.99)** تدل على أن المصرف ناجح وقادر على الاستمرار أي مستقر ماليا.
- **(Z-score < 1.81 > 2.99)** يصعب تحديد ما إذا كان المصرف مستقر أو غير مستقر ويسمى بالمنطقة الرمادية

6. الدراسات السابقة :

فيما يلي استعراض لبعض الدراسات الخاصة بتقييم الاستقرار المالي لأداء المصارف وفقا لمؤشر(Z-Score) من الأقدم إلى الأحدث:

دراسة Chiaramonte et al. (2016) : هدفت دراسة إلى اختبار دقة مؤشر Z-Score في التنبؤ بفشل المصارف، بالاعتماد على بيانات المصارف الأمريكية خلال الفترة 2004–2012، لذا تعتمد الأبحاث

التجريبية على مقاييس غير مباشرة حيث تقوم بتقييم مدى قدرة Z-score في التنبؤ بفشل المصارف حيث توصلت الدراسة بأن درجة Z في المتوسط يمكنها التنبؤ بنسبة 76٪ من فشل المصارف مع استمرار قدرته التنبؤية لفترات تصل إلى ثلاث سنوات.

دراسة Li et al. (2017) : هدفت إلى المقارنة بين الطرق المختلفة لبناء مقاييس درجة z المتغيرة زمنيا مع طرق مختلفة لحساب عناصر درجة z، وطول الوقت الأمثل، وتكرار البيانات التي يتم قياسها من خلالها تدعم نتائجنا التجريبية على المصارف النيوزيلندية والأسترالية الذي يستخدم المتوسط المتجدد والانحراف المعياري أو النطاق بين الحد الأقصى والأدنى للعائد على الأصول(ROA) ، بالإضافة إلى القيمة الحالية لنسبة حقوق الملكية إلى الأصول ونحدد مقاييس المخاطر النظامية القائمة على درجة وتقترح أخيرا درجة zالمعدلة حسب المخاطر والتي ثبت فعاليتها في نقاط المخاطر المصرفية الفريدة والمخاطر النظامية.

دراسة المحجوب سنوسي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وقياسها في المصارف التجارية بالاعتماد على تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي الذي يستخدم في المصارف التقليدية وكيفية إدارتها وملائمتها في المصارف الإسلامية، بالتطبيق على مصرف السلام في الفترة 2016–2017، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المؤشر يعتبر الحل الأنسب للتقليل من المخاطر التشغيلية مع ضرورة تعديله ليكون أكثر ملائمة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي .

دراسة نقيش وبوجعادة (2021): يعتبر مؤشر الاستقرار المالي z-score من الابتكارات المالية التي تعكس حالة نجاح المصرف وقدرته على الاستمرار من عدمه، فهو يسهم في إيضاح الوضعية المالية للمصارف حيث تعاني المصارف الإسلامية من إشكالية توفير السيولة مقارنة بنظيرتها التقليدية، مما يلزم المصارف الإسلامية بضرورة متابعة حجم سيولتها، وقياس وتحليل ودراسة مؤشرات السيولة التي تعكس الخطر المالي حيث تهدف الدراسة لمعرفة قدرت مؤشرات الاستقرار على عكس وضعية السيولة وتم دراسة العلاقة المعنوية التي تربط بين السيولة المتمثلة في نسبة الرصيد النقدي كمتغير مسفر ومؤشر الاستقرار المالي z-score كمتغير تابع وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية .

دراسة Rashid et al. (2023) : تستكشف هذه الدراسة نموذج ألتمان Z-Score بعمق وتستكشف تطوره وتنوع تطبيقاته وتبرز الدراسة التعديلات التي أجراها ألتمان على النموذج مع مرور الوقت وتفحص الدراسة استخدام ألتمان Z-Score في قطاعات مختلفة، بما في ذلك المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى تطبيقه المخصص للأسواق الناشئة ويتم تحليل كل نسخة من النموذج بشكل شامل مما يوفر فهما واضحا لعناصره وتفسيراته في تقييم الاستقرار المالي ويميز نموذج Altman Z-Score نفسه من خلال تقديم تحليل شامل للرفاهية المالية للشركة يتجاوز النسب التقليدية من خلال تصنيف المؤسسات إلى مناطق آمنة ورمادية وضائعة، ويوفر تقييم ألتمان Z-Score رؤى قيمة لصناع القرار الماليين، وتوضح الأهمية الدائمة وقابلية التكيف للنموذج عبر مختلف السيناريوهات الاقتصادية، مما يجعله أداة قيمة للمستثمرين والمحللين وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين بتقييم الصحة المالية للشركة.

7. منهجية الدراسة:

7.1منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق جمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تخدم أهداف الدراسة، كما تم تحليل البيانات المتحصل عليها لمعرفة نتائج تطبيق مؤشر (Z-Score) في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة محل الدراسة.

7.2مجتمع وعينة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة، أما عينة الدراسة فاقتصرت على مصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) بدولة ليبيا للفترة الزمنية الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023.

7.3حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة فقط على مصرفي (التجاري الوطني، المتحد للتجارة والاستثمار) في ليبيا.

الحدود الزمانية: تضمنت الدراسة فترة 4 أعوام ممتدة من عام 2020 إلى عام 2023م، وجرت الدراسة الحالية خلال الربع الأخير من عام 2025.

الحدود الموضوعية: قياس الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر (Z-Score).

8. الجانب التطبيقي:

8.1نبذه عن مجتمع الدراسة:

- **مصرف التجاري الوطني:** تأسس كشركة ليبية مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار ليبي بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر في 22 ديسمبر 1970 ومنذ تأسيسه واصل المصرف التوسع في نشاطه المصرفي وتطوير خدماته حتى أصبح يمتلك أكثر من 90 فرعا موزعة في مختلف أنحاء ليبيا كما تجاوزت أصوله 19.71 مليار دينار ليبي، ويعمل المصرف على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد والشركات، تشمل الحسابات المصرفية، والبطاقات المحلية والدولية، والتمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والخدمات المصرفية الالكترونية، إضافة إلى الخدمات التجارية وحلول الدفع الالكتروني (المصرف التجاري الوطني، 2025).
- **مصرف المتحد للتجارة والاستثمار:** تأسس نتيجة اندماج ثلاثة مصارف أهلية هي سهل الجفارة الأهلي ومصرف النقاط الخمس الأهلي، ومصرف العجيلات الأهلي، وذلك بناء على قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (58) لسنة 2007 الصادر في 2007/4/29م، وبعد ثلاث سنوات و بتاريخ 2010/03/08م أبرم مساهمو المصرف المتحد اتفاقية شراكة استراتيجية مع مجموعة البنك الأهلي

المتحد بمملكة البحرين حيث وزع رأس المال بما نسبته (60%) للجانب الليبي و(40%) للبنك الأهلي المتحد بحيث تم زيادة رأس المال من 33 مليون دينار ليبي إلى 80 مليون دينار ليبي، ليتم رفع المال تدريجياً بعد ذلك إلى 100 مليون دينار وأخيراً وحسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي رفع رأس مال المصرف المكتتب فيه إلى 500 مليون دينار ليبي، المدفوع منه حتى 2024/12/31 م مبلغ 300 مليون دينار ليبي و جاري استكمال رأس المال المصرح به قبل نهاية سنة 2025م، كما أن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية تشمل اتفاقية الإدارة و الدعم الفني، حيث يقوم بموجبها البنك الأهلي المتحد بتولي الإدارة للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار وتقديم كافة الخدمات الفنية اللازمة لتطوير أعماله و أنشطته في كل ربوع ليبيا (المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، 2024).

8.2مصادر البيانات:

تم استخدام تحليل باستخدام مؤشر **(Z-Score)** للمصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) وتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير والقوائم المالية لهذه المصارف لفترة الممتدة من 2020 إلى عام 2023 والتي تمثلت في البنود التالية:

الجدول رقم (1) البيانات الوصفية للمصارف محل الدراسة

المصرف	السنة	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	صافي الدخل
التجاري الوطني	**2020**	19,711,882,042	851,995,763	21,597,383
	2021	23,496,786,887	852,049,410	53,648
	2022	24,161,199,432	852,071,762	22,351
	2023	24,859,722,929	851,790,920	-280,842
المتحد للتجارة	**2020**	1,129,138,439	134,113,137	13,006,214
	2021	1,377,184,265	201,644,443	40,368,441
	2022	1,458,255,557	207,037,932	35,918,489
	2023	2,618,634,342	276,281,028	97,281,028

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

8.3تقييم المصارف التجارية محل الدراسة باستخدام مؤشر (Z-Score):

تعد مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الأداء المالي في المصارف، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤشر **(Z-Score)** لتقييم مصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) محل الدراسة، وللقيام بتطبيق هذا التقييم تم استخراج البيانات من القوائم المالية لهذه للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023 وسوف نتبع الخطوات التالية للوصول إلى نتائج **(Z-Score)** لكل مصرف من المصارف محل الدراسة:

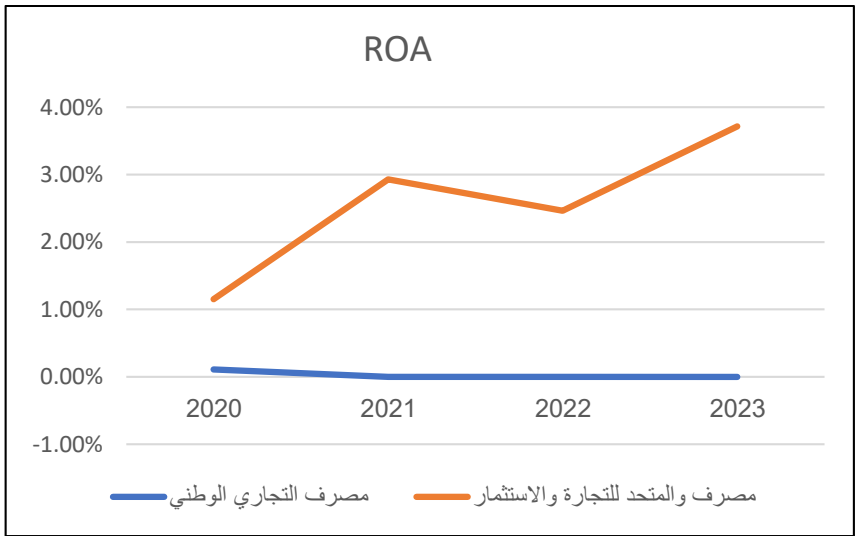
8.3.1 حساب العائد على الأصول (ROA) للمصارف محل الدراسة:

تم اختبار معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق المعادلة التالية:

العائد على الأصول (ROA) = (صافي الربح ÷ إجمالي الأصول) × 100

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (2): العائد على الأصول (ROA)					
العام	2020	2021	2022	2023	μ ROA
مصرف التجاري الوطني	%0.1096	%0.0002	%0.0001	(%0.0011)	%0.0272
مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	%1.1519	%2.9312	%2.4631	%3.7150	%2.5653



شكل (1): اتجاه العائد على الأصول (ROA) للمصرفين خلال 2020–2023

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1): أن معدل العائد على الأصول (ROA) الخاص بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخط الأحمر) في تصاعد مستمر حيث بلغ (ROA) في عام 2020 بنسبة (1.1519%) إلى عام 2023 بلغ نسبته (2.5653%) بنسبة نمو بلغت (122%)، بينما يبقى معدل العائد على الأصول (ROA) الخاص بالمصرف التجاري الوطني (الخط الأزرق) قريبا جدا من الصفر طول فترة الدراسة حيث بلغ (ROA) في عام 2020 بنسبة (0.1096%) إلى عام 2023 بلغ (0.0272%) بنسبة انخفاض بلغت (−75.18%).

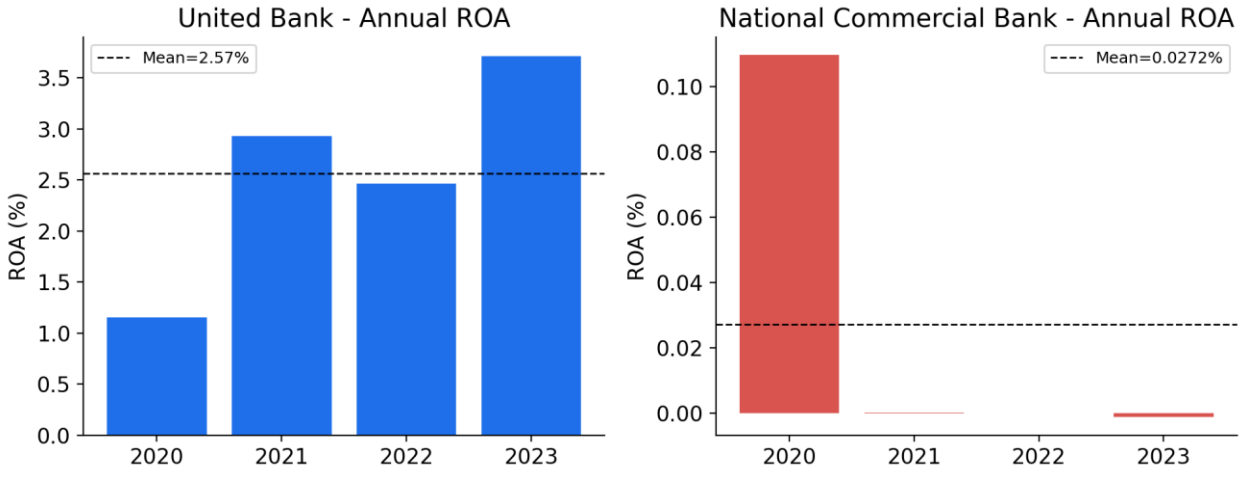
8.3.2 حساب الانحراف المعياري σ(ROA) للمصارف محل الدراسة:

تم اختبار حساب الانحراف المعياري σ(ROA) للمصارف محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية وبتطبيق الخطوات التالية:

- نطرح المتوسط من قيمة كل سنة للحصول على الانحراف الفردي ثم نربع كل انحراف (لإزالة الإشارة السالبة).
- ثم نجمع كل المربعات ثم نقسم المجموع على (عدد السنوات – 1) = للحصول على التباين.
- ثم نأخذ الجذر التربيعي للتباين للحصول على الانحراف المعياري النهائي.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (3): الانحراف المعياري σ(ROA)						
العام		2020	2021	2022	2023	
مصرف التجاري الوطني (العام)	ROA	%0.1096	%0.0002	%0.0001	(%0.0011)	%0.0272
	الانحراف (ROA – %0.0272)	%0.0824	(0.0270) %	% (0.0271)	(0.0283) %	
	مربع الانحراف	0.00679	0.00073	0.00073	0.00080	0.00905
	التباين = 0.00905 ÷ (عدد السنوات – 1) = 0.00302					
	σ(ROA)	√0.00302 = %0.0549				
مصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص)	ROA	%1.1519	%2.9312	%2.4631	%3.7150	%2.5653
	الانحراف (ROA – %2.5653)	% (1.4134)	%0.3659	% (0.1022)	%1.1497	
	مربع الانحراف	1.99776	0.13391	0.01044	1.32172	3.46383
	التباين = 3.46383 ÷ (عدد السنوات – 1) = 1.15461					
	σ(ROA)	√ 1.15461 = %1.0745				



شكل (2): توزيع ROA السنوي مقابل المتوسط الحسابي لكل مصرف

يتضح من الجدول رقم (3) وشكل رقم (2): الخط المتقطع في كل رسم يمثل المتوسط الحسابي المستخرج في كل مصرف والمسافة الرأسية بين كل عمود والخط المتقطع هو الانحراف الذي استخدمناه لحساب **(σ)**،

ووجود تباين واضح في مستوى الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول **(ROA)** بين مصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) خلال الفترة من 2020 إلى 2023، فبالنسبة إلى مصرف التجاري الوطني بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول نحو 0.0549% وهو مستوى منخفض مما يشير إلى انخفاض درجة التذبذب في معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة حيث إن هذا انخفاض لا يعني ارتفاع الاستقرار المالي لأن قيم **(ROA)** كانت منخفضة وسجل المصرف قيمة سالبة في عام 2023 بما يعكس ضعف القدرة على تحقيق عائد من الأصول، أما مصرف المتحد للتجارة والاستثمار فقد بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول نحو 1.0745% وهو أعلى بكثير من مصرف التجاري الوطني ويشير ذلك إلى أن معدل العائد على الأصول لدى المصرف كان أكثر تقلبا خلال فترة الدراسة حيث إن هذا التذبذب صاحبة مستويات **(ROA)** مرتفعة إذ ارتفع المعدل من 1.1519% في عام 2020 إلى 3.7150% في عام 2023، ويمكن القول إن مصرف التجاري الوطني (العام) يتميز بانخفاض تذبذب **(ROA)** ولكن عند مستويات عائد منخفضة، في حين يتميز مصرف والمتحد للتجارة والاستثمار بارتفاع تذبذب **(ROA)** مع تحقيق مستويات عائد أعلى.

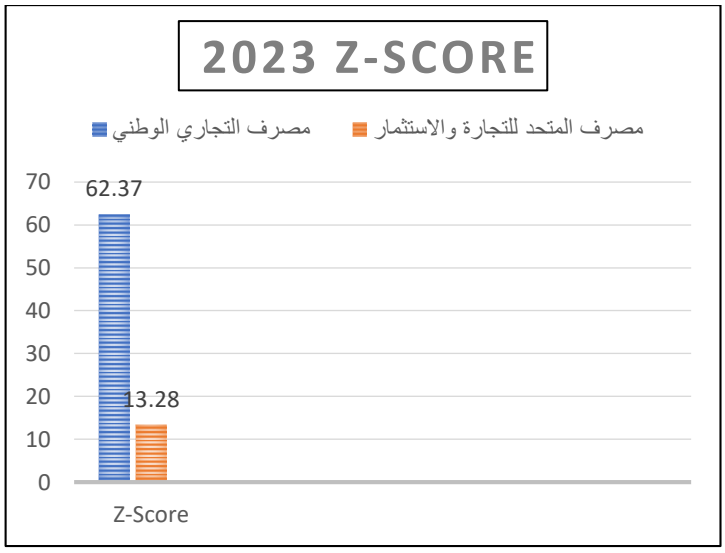
8.3.3 حساب معدل رأس المال إلى الأصول (E/A) للمصارف محل الدراسة:

الجدول رقم (4): حقوق الملكية إلى الأصول E/A	
العام	2023
مصرف التجاري الوطني	%3.4264
مصرف والمتحد للتجارة والاستثمار	%10.5506

يتضح من الجدول رقم (4): أن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) يحتفظ بنسبة رأس مال أعلى بكثير حيث بلغ في عام 2023 (10.5506%) مقارنة بالمصرف التجاري الوطني (العام) حيث بلغ (3.4264%) ويدل ذلك إلى أن حقوق الملكية تمثل نسبة أكبر من أصول المصرف الخاص مقارنة بالمصرف العام.

8.3.4 تطبيق مؤشر Z-Score على المصارف محل الدراسة:

الجدول رقم (5): 2023 Z-Score				
العام	ROA_{2023}	E/A_{2023}	σ(ROA)	Z
مصرف التجاري الوطني	% (0.0011)	%3.4264	%0.0549	62.37
مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	%3.7150	%10.5506	%10745	13.28



شكل (3): مقارنة القيمة النهائية لمؤشر Z-Score بين المصرفين (2023)

يتضح من الجدول رقم (5) وشكل رقم (3): أن كلاً من مصرفي التجاري الوطني والمتحد للتجارة والاستثمار كانت نتيجة مؤشر Z-Score أكبر من 2.99 وهذا يدل على أن المصرفين محل الدراسة ناجحان وقادران على الاستمرار أي أنهما مستقرين ماليا، رغم أن الرقم النهائي لمؤشر (Z-Score) يعكس تفوق المصرف العام (التجاري الوطني) إلا أن مصرف الخاص (المتحد للتجارة والاستثمار) يوضح نموا في الربحية (من 1.1519% إلى 3.7150%) خلال سنوات محل الدراسة وهذا يعكس تعظيم العائد على رأس المال، وأن الرقم المرتفع لمؤشر (Z-Score) الخاص بالمصرف العام الذي بلغ (62.37) لا يعبر قوة مالية حقيقية فالعائد على الأصول لهذا المصرف يقترب من الصفر طوال فترة الدراسة حيث إن مؤشر (Z-Score) يعكس الاستقرار بغض النظر عن المستوى وهذا بالضبط ما يجعل مقارنته بين مصرف عام ومصرف خاص تحتاج أكثر تمعن، فالمصرف العام هنا مستقر عند مستوى ربحية منخفض جدا (شبه ثابت قرب الصفر) بينما المصرف الخاص متقلب نسبيا لكنه عند مستوى ربحية أعلى بكثير وفي اتجاه تصاعدي.

9. النتائج ومناقشتها والتوصيات:

9.1النتائج: خلصت دراسة حالة مصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023 لمجموعة من النتائج والمتمثلة في النقاط التالية:

- إن معدل العائد على الأصول (ROA) الخاص بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) في تصاعد مستمر بينما مصرف التجاري الوطني (العام) قريبا من الصفر طوال الفترة الدراسة.
- وجود تباين واضح في مستوى الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول (ROA) بين مصرفي التجاري الوطني (العام) والمتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) خلال الفترة الدراسة، حيث إن مصرف التجاري الوطني (العام) يتميز بانخفاض تذبذب معدل العائد على الأصول (ROA) ولكن عند مستويات

عائد منخفضة قريبة جدا من الصفر في حين يتميز مصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) بارتفاع تذبذب معدل العائد على الأصول (ROA) مع تحقيق مستويات عائد أعلى من المصرف العام.

- إن المصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) يحتفظ بنسبة رأس مال أعلى بكثير مقارنة بالمصرف التجاري الوطني (العام) وأن حقوق الملكية تمثل نسبة أكبر من أصول مصرف المتحد للتجارة والاستثمار مقارنة بمصرف التجاري الوطني.
- إن مصرف التجاري الوطني (العام) ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار (الخاص) كانت نتيجة مؤشر Z-Score لكل منهما أكبر من 2.99 وهذا يدل على أن المصرفين ناجحين وقادرين على الاستمرار أي مستقرين ماليا.
- سجل المصرف الخاص (المتحد للتجارة والاستثمار) مؤشر (Z-Score) بلغ (13.28) مدعوما بربحية متنامية حقيقية حيث كان معدل العائد على الأصول (ROA) في تزايد خلال فترة الدراسة من (1.1519%) إلى (3.7150%) وهذا يعكس توجه ربحي واضح كمصرف مملوك بنسبة 97% للقطاع الخاص.
- سجل المصرف العام (المصرف التجاري الوطني) مؤشرا Z-Score أعلى حيث بلغ (62.37)، لكنه ناتج عن ربحية شبه معدومة ومستقرة عند الصفر حيث إن المصارف المملوكة للدولة توازن بين الربحية وأهداف أخرى.
- رغم أن الرقم النهائي لمؤشر Z-Score يعكس تفوق المصرف العام (التجاري الوطني) إلا أن مصرف الخاص (المتحد للتجارة والاستثمار) يوضح نموا في الربحية خلال سنوات محل الدراسة.
- إن الرقم المرتفع لمؤشر Z-Score الخاص بالمصرف العام الذي بلغ (62.37) لا يعبر عن قوة مالية حقيقية فالعائد على الأصول لهذا المصرف يقترب من الصفر طوال فترة الدراسة، فالمصرف العام هنا مستقر عند مستوى ربحية منخفض جدًا، بينما المصرف الخاص متقلب نسبيا لكنه عند مستوى ربحية أعلى بكثير وفي اتجاه تصاعدي في المقابل.

9.2مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة: تتفق وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة نقاط منها:

أظهرت دراسة (Chiaramonte et al، 2016) أن مؤشر (Z-Score) يتمتع بقدرة تنبؤية جيدة بلغت (76) تعكس استقرار المصارف الأمريكية وهذا يتوافق مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية من أن المصرفين التجاري الوطني والمتحد للتجارة والاستثمار سجلا مؤشرات Z-Score أعلى من 2.99، أي أنهما يقعان ضمن "المنطقة الآمنة" من حيث الاستقرار المالي طوال فترة الدراسة (2020–2023) لكن الدراسة الحالية تضيف بعدا لم تتطرق إليه دراسة Chiaramonte et al بشكل مباشر وهو أن ارتفاع قيمة المؤشر لا يعني بالضرورة جودة الأداء المالي فالمصرف العام سجل أعلى قيمة (62.37) رغم

أن ربحيته شبه معدومة، بينما دراسة(Li et al. 2017) اعتمدت على مكونات ROA ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول في بناء مؤشر (Z-Score) وهو ما ينسجم مع منهجية الدراسة الحالية التي بينت أن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول لدى المصرف الخاص (المتحد للتجارة والاستثمار) أسهم في دعم مؤشر استقراره بشكل متوازٍ مع نمو متشتت في العائد على الأصول وهذا يؤكد ما خلصت إليه دراسة Liوآخرون من أن طريقة قياس مكونات المؤشر المتوسط المتحرك والتذبذب يؤثر على تفسير النتائج، فالتذبذب المرتفع في ROA للمصرف الخاص لم يكن مؤشر ضعف بل العكس فأدى إلى نمو ربحي حقيقي، كما ركزت دراسة المحجوب سنوسي (2020) على ملاءمة مؤشر (Z-Score) للمصارف الإسلامية وضرورة تعديله بينما تناولت الدراسة الحالية مصارف تقليدية (عام وخاص)، إلا أن النتيجة التي اتفقا فيها إلى أن المؤشر بصيغته التقليدية قد يحتاج إلى قراءة دقيقة حسب طبيعة المصرف محل الدراسة، أما دراسة نقيش وبوجعادة (2021) أكدت على أهمية مؤشر (Z-Score) في إيضاح الوضعية المالية للمصارف وعلاقته بمتغيرات، مثل: السيولة وهذا يتفق مع الدراسة الحالية مع هذا الطرح من خلال ربط المؤشر بمكونات أخرى، مثل: رأس المال والربحية لا بقيمته المجردة فقط، وهو ينسجم مع فكرة أن المؤشر يجب أن ينظر إليه ضمن منظومة مالية متكاملة وليس بمعزل عنها، أما دراس Rashid et al (2023) وجاءت هذه دراسة بشكل شامل في تتبع تطور نموذج Altman Z-Score وتطبيقاته في القطاعين العام والخاص وهو ما يمنح الدراسة الحالية دعما من منظور مقارنتها بين المصرف عام وآخر خاص، كما تتفق النتيجة الحالية مع ما أشارت إليه هذه الدراسة من وقوع المصرفين ضمن "المنطقة الآمنة" لكن الدراسة الحالية تضيف في نتائجها من أن الوقوع في المنطقة الآمنة لا يعكس بالضرورة تفوق في الأداء، وهو ما يتماشى مع دعوة Rashid وآخرون إلى ضرورة فهم عناصر النموذج وتفسيراتها بعمق بدلا من الاكتفاء بالرقم النهائي.

9.3**توصيات الدراسة:** في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في الآتي:

- ينصح بقراءة نتائج مؤشر (Z-Score) بشكل متوازن مع (ROA) لا كرقم منفرد.
- للحصول على نتائج أكثر موثوقية يفضل تمديد فترة الدراسة بأكثر من 5 سنوات وزيادة عدد المصارف.

10. المراجع:

- بوجلخة، إبراهيم، 2021، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة: 2008 – 2015 باستخدام نموذجAltman Z-score، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (4) العدد (1) ص 405 – 422.
- حمادي وكركار، عبد الرزاق، ملكية، (2025)، قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (13) العدد (4) ص 569 – 581.

- دردور وخوالدي، أسماء، سليمة، (2020)، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008 – 2018، المجلد (19) العدد (2) ص 49 – 59.
- رزيق وشوية، نورة، رفيدة، (2022)، بعنوان "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- زرير والحموي، رانيا، نرمين، (2016)، مدى ملائمة مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة والتقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (38) العدد (1) ص 303 – 321.
- سعيداني وبيراز، سميرة، نوال، (2023)، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Z-score دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10) العدد (1) ص 480 – 501.
- شاوي وبن دعاس، حنان، زهير، (2022)، قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score، مجلة معارف، المجلد (14) العدد (1) ص 274 – 293.
- المصرف التجاري الوطني. (2025). عن المصرف. الموقع الرسمي للمصرف التجاري الوطني https://www.ncb.ly/ar/
- محبوب وسنوسي، علي، علي، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016–2017، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد (6) العدد (3) ص 304 – 423.
- مسجت، فايزة حسن، (2019)، بعنوان "تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24.
- المصرف المتحد للتجارة والاستثمار. (2025). عن المصرف. الموقع الرسمي للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار. https://www.ubci-libya.com/AboutUs/
- نقيقش وبوجعادة، صبرينة، إلياس، (2021)، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر z-score، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد (11) العدد (1) ص 48 – 65.
- Chiaramonte, L., Liu, H., Poli, F. and Zhou, M. (2016), How Accurately Can Z-score Predict Bank Failure?. Financial Markets, Institutions & Instruments, 25: 333-360. https://doi.org/10.1111/fmii.12077
- Li, X., Tripe, D. W. L., & Malone, C. B. (2017). Measuring bank risk: An exploration of Z-score. SSRN. https://doi.org/10.2139/ssrn.2823946
- Rashid, Farhaan and Khan, Rafi Ahmad and Qureshi, Ishtiaq Hussain, A Comprehensive Review of the Altman Z-Score Model Across Industries (December 04, 2023). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=5044057 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5044057